مقابلة

غاصب المختار
jornalist.70@gmail.com

المتحدّثة الإعلاميّة في مفوضيّة اللاجئين: مساعدات ماليّة لدعم عودتهم الطوعيّة

باشرت اللجنة الوزارية المكلفة وضع خطة اعادة النازحين السوريين طوعيا، عملها منذ تموز الماضي بتنفيذ هذه الخطة المتكاملة، بالتنسيق مع المديرية العامة للامن العام ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والصليب الاحمر اللبناني وعدد من المنظمات الانسانية

تمكنت اللجنة من ترتيب اكثر من رحلتي عودة الى سوريا لا سيما من بلدة عرسال البقاعية، وهي في صدد استكمال برنامج العودة على مراحل خلال الفترة القريبة المقبلة. علما انه بدءا من كانون الثاني 2026 لن يبقى اي سوري في لبنان بصفة نازح.

بحسب مفوضية اللاجئين، فان اجمالي عدد اللاجئين السوريين العائدين طوعا في الدفعة الاولى بلغ 72 لاجئا، لكن حتى 14 تموز الماضي ابدى اكثر من 17000 لاجئ سوري في لبنان رغبتهم في الاستفادة من برنامج العودة الطوعية الميسرة، وحصلوا على استشارات عن خطوات العملية وتبعاتها. لذا يتراوح عدد العائدين ودائما وفق الخطة الوزارية، بين 200 و400 الف نازح سوري، على ان يحصل كل نازح عائد بشكل منظم بواسطة حافلات على مبلغ 100 دولار. اما في خصوص العودة غير المنظمة، فيتوجب على النازح الابلاغ عن موعد مغادرته وتأمين وسيلة التنقل، على ان يحصل بدوره على 100 دولار قبل الانتقال وعلى 400 دولار عند العودة الى سوريا. وقد اعفي المغادرون من الغرامات المترتبة عليهم نتيجة اقامات منتهية الصلاحية، شرط عدم العودة الى لبنان.

"الامن العام" التقت المتحدثة الاعلامية في مفوضية اللاجئين ليزا ابوخالد.

■ بعد تشكيل اللجنة الوزارية اللبنانية لمعالجة ملف عودة النازحين السوريين طوعيا، ما هو نوع التنسيق القائم وحجمه بين اللجنة والمفوضية وعلى ماذا يركز؟

□ ان مجلس الوزراء قد وافق على سياسة الحكومة الخاصة بالعودة في 16 حزيران، وعلى اثر ذلك عملت المفوضية السامية للامم المتحدة لشؤون اللاجئين مع اللجنة الوزارية على استكمال الجوانب العملية لخطة العودة. في الاول من تموز، قامت اللجنة الوزارية بالتوقيع رسميا، مع المفوضية، على تبادل الرسائل التي تحدد الادوار والمسؤوليات والآليات التنفيذية لبرنامج العودة، معلنة بذلك رسميا اطلاق برنامج العودة الطوعية المدعوم من المفوضية. في موازاة ذلك، اصدرت المديرية العامة للامن العام في التاريخ نفسه تعميما يتضمن اجراءات ادارية لتسهيل عودة اللاجئين السوريين واللاجئين الفلسطينيين الى سوريا. وقد تم توزيع هذا التعميم على نقاط العبور الحدودية في العريضة والمصنع والقاع، علما انه ينص على اعفائهم من الغرامات والرسوم المفروضة على تجاوز مدة الاقامة القانونية، فضلا عن الغاء اختام منع معاودة الدخول، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 1 تموز و30 ايلول 2025.

يتألف البرنامج من مكونين:

• برنامج العودة الطوعية المنظمة ذاتيا، المدعوم من المفوضية: يمكن للاجئين المعروفين لدى المفوضية والذين يبدون استعدادا للعودة التوجه الى المفوضية للحصول على المعلومات والخدمات والمنحة النقدية الخاصة بالعودة والمقدمة من المفوضية، وذلك بعد اجراء تقييم للطابع الطوعي للعودة، ومن ثم تنظيم عودتهم بأنفسهم الى سوريا.

• برنامج العودة الطوعية المنظمة المدعوم من المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة: يمكن للاجئين المعروفين لدى المفوضية والذين يبدون استعدادا للعودة التوجه الى المفوضية لتسجيل رغبتهم في العودة، والحصول على المعلومات والخدمات والمنحة النقدية الخاصة بالعودة والمقدمة من المفوضية، وذلك بعد اجراء تقييم للطابع الطوعي للعودة، على ان تقوم المنظمة الدولية للهجرة بتنظيم عملية النقل الى سوريا.

تم اقرار خطة لبنان للاستجابة رسميا في تموز 2025 كإطار عمل موحد لدعم الفئات الاكثر حاجة في لبنان والمتأثرة بالازمات المتعددة والمتشابكة. تتضمن خطة لبنان للاستجابة لعام 2025، للمرة الاولى، فصلا مستقلا خاصا بالعودة، مما يعكس التزاما مشتركا بدعم العودة الآمنة والكريمة.

■ كيف يتم التنسيق مع الامن العام اللبناني؟

□ تؤكد خطة العودة على المشاركة المنظمة مع الحكومة اللبنانية، لا سيما مع المديرية العامة للامن العام التي تضطلع بدور محوري في معالجة طلبات العودة واضفاء الطابع الرسمي على الخروج الامن والكريم، وكذلك من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية التي تضطلع بمهمة التنسيق بين الفريق العامل المعني بالحلول المستدامة واللجنة الوزارية المعنية بمسألة العودة. بناء على تبادل الرسائل بين الحكومة اللبنانية والمفوضية، تعكس الخطة اطارا متفقا عليه لتنفيذ برامج العودة الذاتية وتلك المنظمة، بما يتماشى مع السيادة الوطنية ومبادئ الحماية الدولية والادوار والمسؤوليات التي حددها الطرفان. كما تواصل المفوضية التنسيق بشكل وثيق مع اللجنتين الوزارية والتقنية ومع الامن العام بشكل خاص، من اجل تحديد العائدين السوريين ورصد العودة الآمنة والكريمة والتأكد من عمليات المغادرة.

المتحدثة الاعلامية في مفوضية اللاجئين ليزا ابوخالد.

■ كيف تواكب المفوضية خطة العودة وما المطلوب من جهتها وقامت بتنفيذه، وما نوع الدعم للعائدين وحجمه؟

□ اطلقت المفوضية برنامجها الخاص بالعودة في الاول من تموز 2025. يتضمن برنامج العودة توفير الدعم النقدي وغيره من اشكال الدعم التي توفرها المفوضية والمنظمات الشريكة في كل من لبنان وسوريا من اجل مساعدة العائلات على العودة والاستقرار في ديارهم، فضلا عن دعم عملية النقل لمن هم في حاجة اليه. وقد عمدت المفوضية الى تعزيز المعلومات المقدمة الى اللاجئين عن العودة الطوعية، فضلا عن توفير الاستشارة اللازمة في شأنها، بما في ذلك تقديم الاستشارة حول الوثائق الشخصية وغيرها من الوثائق (مثل الافادات المدرسية ووثائق الولادة) التي ينبغي للعائدين الاستحصال عليها لدى عودتهم. كذلك يتم توفير دعم معيشي في لبنان للاشخاص الذين يختارون العودة، وذلك بقيمة 100 دولار للشخص الواحد، اضافة الى خيارات متصلة بعملية النقل. الى ذلك، فان العائدين من لبنان قد يكونون مؤهلين للحصول على مساعدة نقدية اضافية في سوريا من اجل دعم اعادة اندماجهم، بحيث تتلقى العائلات الاكثر حاجة مبلغا بقيمة 400 دولار للعائلة الواحدة في سوريا.

> **71 الف نازح تسجلوا للعودة الطوعية في تموز**

■ ما مدى التجاوب حتى الآن من قبل النازحين والسلطات السورية، وهل من تنسيق بينكم وبين سوريا؟

□ في حلول نهاية تموز من العام 2025، كان اكثر من 71000 شخصا قد ابدوا اهتمامهم ببرنامج العودة الطوعية المدعوم من المفوضية، وتلقوا الاستشارة في شأن مختلف خطوات هذه العملية وتبعاتها، وهي اشارة ايجابية اذ ان برنامج العودة لم يتم اطلاقه الا في الاول من تموز. المفوضية موجودة في سوريا، وهي تتابع عن كثب اوضاع العائدين من لبنان والدول الاخرى وحاجاتهم لمساعدتهم على اعادة الاندماج وبناء حياتهم في سوريا. عندما يعود اللاجئون من لبنان بدعم من المفوضية، نقوم بإبلاغ فرق عملنا في سوريا لمتابعة اوضاعهم هناك. يتم تقديم الدعم الى العائدين في سوريا، بما في ذلك الاستشارة والدعم القانوني والمأوى والمساعدات النقدية.

■ ما هو عدد النازحين المسجلين لدى المفوضية، وكيف تأمنت امكنة اقاماتهم وظروف معيشتهم في سوريا؟

□ حتى نهاية شهر تموز 2025، عاد 168 الف لاجئ سوري قد بشكل عفوي الى بلادهم، فيما كان 1643 لاجئا سوريا قد عادوا بشكل طوعي من خلال برامج العودة المنظمة والمنفذة من المفوضية. في حلول نهاية العام 2025، من المتوقع ان يعود 300 الف لاجئ سوري اضافي الى سوريا بشكل عفوي. كما سيعود 100 ألف لاجئ سوري من خلال برامج العودة الطوعية التابعة للمفوضية، علما انهم سيستفيدون من منح نقدية مخصصة للعودة. بذلك، سيبلغ العدد الاجمالي للعائدين الى سوريا 400 ألف لاجئ. يعيش اللاجئون السوريون في لبنان ضمن ترتيبات سكنية مختلفة، بما في ذلك الاقامة في المناطق الحضرية وفي تجمعات الخيم العشوائية، فضلا عن ترتيبات السكن البديلة، علما ان لكل نمط سكني مجموعة خاصة من جوانب الضعف والحاجات المختلفة. في حين ان حوالى 17 في المئة من اللاجئين السوريين الموجودين في لبنان يقيمون في تجمعات خيم عشوائية. لكن، على الرغم من ان الانماط السكنية لا تعني بالضرورة زيادة في الرغبة في العودة، الا ان ثمة ادراكا عاما بأن جماعات السوريين المختلفة قد تحتاج الى آليات مختلفة للاستجابة للحاجات المتصلة بالعودة. اما اللاجئون السوريون الذين يقيمون في تجمعات الخيم والذين اختاروا العودة، فسيتم تزويدهم الدعم للقيام بهذا الامر، وذلك من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية وعبر توفير المعلومات داخل هذه التجمعات. ◄

■◄ ما هي تقديمات المفوضية للنازحين الموجودين في لبنان حتى نهاية العام الجاري قبل الاعلان الرسمي عن اسقاط صفة النازح عن اي سوري، وما هي التقديمات التي توقفت؟

□ من جراء الازمة الاجتماعية والاقتصادية، المقرونة بمضاعفات جائحة كوفيد - 19 وانفجار مرفأ بيروت والاعمال العدائية اتي اندلعت في العام 2023 وتصاعدت الى حد كبير في ايلول 2024، تسعة من اصل كل عشرة لاجئين سوريين في لبنان باتوا في حاجة الى مساعدات انسانية لكي يتمكنوا من تلبية حاجاتهم الاساسية. وتشهد المفوضية، كالمجتمع الانساني بأكمله، تراجعا كبيرا وسريعا وغير متوقع في التمويل خلال العام 2025، اذ بلغت نسبة تمويل المنظمة 25% في حلول آب 2025. تراجع التمويل المتاح في العام 2025 اثر بشكل بالغ في القدرة على توفير الخدمات الاساسية لكل من اللاجئين والمجتمعات اللبنانية الاكثر حاجة. وتأتي هذه الفجوة في التمويل في وقت حرج،

نقدم للعائدين الاستشارة، الدعم القانوني، المأوى والمساعدات النقدية

حيث تواجه المفوضية حاجة ملحة لتأمين الموارد اللازمة للحفاظ على التدخلات المنقذة للحياة، واستمرار الاستجابة الانسانية في لبنان. كما يتزامن هذا الوضع مع فترة حرجة للبنان، في بلد لا يزال يعاني من تداعيات العنف والدمار الذي شهده في اواخر العام 2024، اذ يحتاج مئات الالاف من السكان الى الدعم من اجل التعافي واعادة بناء ما فقدوه. بلغت الحاجات في المنطقة، خاصة في لبنان وسوريا، اعلى مستوياتها منذ سنوات. يعود ذلك الى الصراع الاخير والاعتداءات المتقطعة، فضلا عن موجات النزوح الاخيرة للوافدين الجدد من سوريا، والضعف المستمر في الهياكل الوطنية التي تعاني من الاستنزاف والضغط. في حال عدم اتخاذ اجراءات عاجلة، ينذر النقص الحالي بعمق الحاجات وترسيخ الهشاشة وجوانب الضعف، وزيادة التكاليف على المدى الطويل، وتعقيد اي استجابة انسانية بشكل كبير. على سبيل المثال، ستضطر المفوضية الى التوقف الكامل عن دعم تكاليف الاستشفاء للاجئين في حلول نهاية العام 2025. ندرك حجم الضغط الناجم عن هذه التدابير على نظام الرعاية الصحية المثقل في الاصل وعلى صحة وعافية اللاجئين الاكثر حاجة في جميع انحاء البلاد، غير اننا لم نعد نتلقى التمويل اللازم من الجهات المانحة لمواصلة تقديم هذا الدعم. في المقابل، تواجه المجتمعات المضيفة الاكثر حاجة ظروفا قاسية مماثلة. بناء عليه، فان خطة لبنان للاستجابة - وهي خطة متكاملة للاستجابة الانسانية والاستقرار تخضع لإدارة مشتركة بين الحكومة اللبنانية والامم المتحدة، وتحظى بدعم شركاء دوليين ومحليين - تضمن مواصلة البرامج الانسانية والتنموية في لبنان استهداف كل من العائدين واولئك الذين لا يزالون في البلد لفترة مؤقتة، فضلا عن الفئات الاكثر حاجة ضمن المجتمع المضيف. كما يجب ان تبقى خدمات الحماية والرعاية الصحية، التعليم، برامج دعم سبل العيش، المأوى، خدمات المياه والصرف الصحي، النظافة الصحية وغيرها من الخدمات، متاحة للجميع. استمرار توفير الدعم للمجتمعات الاكثر حاجة يبقى امرا اساسيا من اجل الحفاظ على معايير الحماية الدولية، ومنع لجوء الافراد الى آليات تكيف ضارة قد تنشأ نتيجة تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية.